بعد أن كان يسمى بلد السواد

العراق يستورد أغلب احتياجاته من الحنطة ومن المحاصيل الإستراتيجية

عملية ذر الحنطة

على وفق إحصائية وزارة الزراعة بلغ إنتاج محصول الحنطة والشعير لهذا العام أكثر من ٢ مليون طن ، ، وهو لا يسد الحاجة الفعلية للعراق التي تقدر بـ ٤ ملايين طن لإطعام أفواه أكثر من ٣٠ مليون نسمة الذي هو عدد نفوس العراق، فـ ٨٠ % من استهلاكنا المحلي يستورد من الخارج ، كما بلغت كميات ما استورد العراق من الحنطة ملونين ونصف المليون طن ،ما يتطلب السعي الجاد لزيادة الاهتمام بتحسين زراعة هذا المحصول الإستراتيجي وتشجيع الفلاح من خلال عدد من الإجراءات، بينها دفع مبالغ مجزية لشراء هذا المحصول، وإرشاده الى افضل السبل لزيادة الغلة وفق أسس علمية جديدة ، علما ان ارض ما بين النهرين اعتبرت منذ آلاف السنين موطنا لزراعة الحبوب بصورة عامة والحنطة والشعير بصورة خاصة . المهم ان القمح كان وما زال المادة الإستراتيجية في الأمن الغذائي ، وإذا نظرنا إلى الزيادة السنوية للسكان ليس في العراق فقط بل في العالم لتبين لنا مدى تزايد الحاجة الكبيرة إلى هذا المحصول سنة بعد أخرى .

بغداد / سها الشيخلي
عدسة / ادهم يوسف

و معلوم ان من ابرز الأهداف الأساسية للتوسع في المساحة المزروعة للمنتجات الإستراتيجية عامة ومنها الحنطة ،هو تحقيق الامن الغذائي لكل بلد ، لذا يجري الاهتمام بشكل متزايد بدور الارشاد الزراعي لاستخدام الأساليب العلمية المتطورة في الزراعة وخدمة المحصول بشكل جيد في كافة مراحل النمو من حيث زراعة الأصناف عالية الغلة المعتمدة حسب متطلباتها البيئية لكل صنف وتأمين الخدمة اللازمة والاحتياجات الضرورية من السماد اضافة الى الحصاد في الموعد المناسب ومكافحة الآفات ما يحقق الإنتاج الأعلى . المعطيات الاولية تشير الى اهمال كبير اصاب القطاع الزراعي ومن بينه زراعة الحنطة التي سنسلط عليها الضوء في هذا الموضوع مع تساءل كبير عن اليوم الذي نكتفي به بما متوفر من الإنتاج المحلي دون حاجة الى استيرادها من الخارج خاصة ان كثيرا من مقومات تحقيق ذلك متوفرة اذا ما تضافرت الجهود لاستثمارها بالشكل الصحيح ؟

مشاكل ممكنة الحل ولكن ..

في البدء حدثنا المهندس الزراعي فالح الدهوي رئيس الجمعيات الفلاحية في اليوسفية والذي هو في الأصل صاحب مزارع واسعة لزراعة الحنطة فقال : من المؤسف أن تلجأ الحكومات المتعاقبة الى استيراد الحنطة والشعير وبقية الحبوب الإستراتيجية لتأمين الغذاء ،وهي طريقة تبدو سهلة في ظل توفر التخصيصات المالية ،لكنها بالمقابل تأكد عدم الشعور بالمسؤولية او الحرص على استرجاع مكانة العراق في انتاج المحاصيل الإستراتيجية . وأضاف ان تحقيق ذلك ليس صعبا اذا ما عملت الجهات المعنية وبمبادرة من وزارة الزراعة على تنشيط زراعة تلك المحاصيل وفق نظرة علمية ولو ساندت الفلاح بكل السبل ، لأننا نمتلك مستلزمات ذلك من ارض خصبة ومياه تسعى دول الجوار الى حرماننا منها ،موضحاً لو حصل جزء من ذلك لتحققت وفرة في الإنتاج سنة بعد اخرى ولوصلنا الى الاكتفاء الذاتي وعدم استيراد الحبوب من الخارج ولقضينا على تلك المشكلة التي ،ما زالت جهود الوزارات المعنية لا ترتقي الى مستوى حجمها ، فوزارة الزراعة بعيدة عن معاناة الفلاح . واشار الى انه صحيح إن لدينا شحة في المياه في الاونة الاخيرة الا ان المبادرة الزراعية التي اطلقتها وزارة الزراعة قبل ثلاث سنوات لم ترتق الى حجم المشكلة ،و وزارة الموارد المائية هي الاخرى لا تعرف ما عليها ولا تعلم بمشاكل الزراعة و الري وأساليبه الحديثة ، ويخيل لنا ان كلا من وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة تعملان كل واحدة منهما بمعزل عن الاخرى مع ان المشكلة واحدة ومتداخلة ، بالضبط مثل التداخل الحاصل بين وزارة الكهرباء ووزارة النفط ، كل وزارة ترمي اخفاقاتها على الاخرى ، رغم ان اعداد منتسبي الوزارتين كبيرة جدا لكنها بدون فائدة ، ومع علمنا بوجود مهندسين أكفاء في كلتا الوزارتين الا ان عدم التخطيط والمتابعة وراء ضياع جهود الجميع .

معاناة المزارعين

أما المزارع كاطع رسن من منطقة اليوسفية فقد شخص اهم المشاكل المتمثلة بعدم تقنين استخدام المياه مع شحتها، ولا تتوقف المشكلة عند هذا الحد ، بل تزيد من حجمها كما يشير رسن الى زيادة الملوحة في المياه وقلة وجود مشاريع البزل، و يوضح ان المشكلة الاخرى التي لا تقل اهمية عن المياه هي مشكلة الكهرباء ، حيث ان حصص الفلاحين من الكاز الذي يشغل المولدات قد الغيت بعد ان كانت شحيحة لا تتعدى البرميلين مجانا في الشهر الواحد مع العلم ان سعر البرميل الواحد من الكاز يقارب وربما يتجاوز احيانا الـ ١٧٠ الف دينار الى جانب ارتفاع أجور النقل في وقت نعاني فيه من قلة سعر الطن الواحد من الحنطة ما يجعله غير مجز بالمرة حيث انه لا يتعدى الـ ٥٥٠ ألف دينار للدرجة الأولى و ٤٥٠ ألف دينار للدرجة الثانية ، ويتساءل رسن كيف يمكن ان يزرع الفلاح في ظل كل هذه المحبطات ، وكيف يمكن ان يتحقق له الربح وأمامه كل هذه المشاكل ؟ لذا نجد اغلب المزارعين قد ترك مهنته ومهنة أجداده وغادر الريف الى المدينة ليزيد من أعباء ساكنيها ، حيث صارت المدن مكتظة بالوافدين الجدد إليها من الأرياف التي أمست شبه خالية . وهنا يسأل رسن مرة أخرى لماذا لا يلتفت احد بما فيها الصحافة الى ظاهرة الهجرة إلى المدينة والتي يجزم ان احد أسبابها العديدة إهمال الحكومة للزراعة واعتمادها على المستورد .

أما المهندس الزراعي حيدر سوادي من منطقة المدائن فيتحدث عن تدهور إنتاجية الدونم الواحد من الحنطة، مشخصا الأسباب بإهمال الدولة لهذا المنتج الحيوي الذي تعمل كل دول العالم التي لا تمتلك خصوبة أرضنا ولا وفرة مياهنا على تكثيف زراعته وفق اسس علمية جديدة فيقول : إن لهذا التدهور أسبابا عديدة منها ،شحة المياه بسبب عدم حصول العراق على حصته المائية من دول المصادر المائية نتيجة ضعف المفاوض العراقي وعدم مطالبته بالحصة المتفق عليها استنادا للقانون الدولي، وكذلك سد إيران لكل المنافذ الإروائية للأنهر العراقية التي تنبع منها او تمر بها وسد منافذ هور الحويزة في ميسان، ما أدى إلى جفاف الأراضي وهجرة السكان وكذلك ضعف الخطة الإروائية في توزيع الحصص المائية على الفلاحين التي هي بعيدة كل البعد عن العدالة والنزاهة ، إضافة لازدياد ملوحة الأراضي نتيجة شحة المياه وتلوثها دون ان نغفل توجيه مياه البزل الإيرانية الملوثة الى شط العرب ما زاد من ملوحة المياه والأراضي وموت البساتين ، ناهيك عن الاثار السيئة لتلوث نهر دجلة وازدياد نسبة المواد الكيمياوية الصناعية التي تصب فيه جراء المخلفات الصناعية. وعدم وضع خطة زراعية عقلانية ولم توفر وزارة الزراعة المستلزمات المطلوبة للفلاحين، والمشكلة كما تبدو ليست عدم خبرة المسؤولين وإنما المحاصصة السياسية التي وزعت المناصب الوزارية على المشاركين في العملية السياسية.

وأضاف ان من الأسباب الأخرى ارتفاع أسعار البذور وعدم صلاحية بعضها كونها تالفة خاضعة لفحوصات مختبرات السيطرة النوعية ولذلك يكون الإنتاج الزراعي قليلا ولم تقم وزارة الزراعة بتوزيع البذور على المزارعين، دون ان نتجاوز ما سببه ارتفاع أسعار السماد الكيمياوي وعدم صلاحية بعضه وتوقف الشركات المنتجة للسماد الوطنية حتى وصل سعر الطن الواحد إلى (٥٠٠) ألف دينار ما يزيد من كلفة الإنتاج كما هو معلوم ، إضافة إلى ارتفاع أسعار المكائن والمعدات الزراعية المستوردة التي كانت تباع سابقا للمزارعين بأسعار مدعومة وبعضها يوزع عليه مجانا، و ارتفاع أسعار الوقود وأجور النقل ، و هجرة الفلاحين إلى المدينة وتركهم للأراضي الزراعية، اضافة إلى إحراق مروحيات قوات الاحتلال البساتين والأراضي الزراعية خاصة مزارع القمح في الموصل بإلقاء الأقراص الحرارية ، دون ان نغفل ما دخل البلاد من الأمراض الزراعية الكثيرة بعضها غير معروف لعدم تفعيل دور السيطرة النوعية للحد من دخول المواد الغذائية المنتهية صلاحيتها ولذلك تحول العراق من منتج زراعي إلى مستهلك للمواد الزراعية المستوردة.

شيء عن زراعة الحنطة

من اجل النجاح في زراعة الحنطة يُنصح بزراعته اعتباراً من ١٥ تشرين الأول ولغاية ١٥ كانون الأول على أن أفضل موعد للزراعة هو النصف الثاني من شهر تشرين الثاني ولغاية ١٥ كانون أول.

كما ينصح باستخدام البذار المغربل والمعقم بالمبيدات الفطرية التي تقي المحصول من أمراض التفحم والسبتوريا وغيرها واختيار الأصناف التالية:

و في المناطق المروية عادة ما تزرع الأصناف القاسية نوع (شام ١)

وفي منطقة الاستقرار تزرع الأصناف الطرية وهي شام ٦

و عند تقدير كمية البذار يجب الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

حجم الحبوب (وزن الألف حبة) ، و ارتفاع النبات و نوع الزراعة (مروية أو ديمية) ، وطريقة الزراعة (بالبذارة أم نثراً) ، عدد النباتات في المتر المربع ، جودة البذار.

إضافة إلى ضرورة إجراء تحليل التربة في بداية كل موسم ومعرفة مكونات التربة من العناصر السمادية الأساسية وعلى ضوء نتائج التحليل تؤخذ المعادلة السمادية المناسبة . وبشكل عام يمكن إضافة الكميات التالية من الأسمدة:

١- القمح العالي الإنتاج مروي: يضاف وحدة أزوت صافية وتعادل ٣٠٠ كغ يوريا /هـ أو ٤١٢ كغ نترات أمونيوم ٣٣,٥٪ / هـ أما السماد الفوسفاتي فيضاف ٦٩ كغ P_2O_5/هـ وهي تعادل ١٥٠ كغ /هـ سوبر فوسفات ثلاثي.

٢- القمح العالي الإنتاج في منطقة الاستقرار الأولى: يضاف وحدة أزوت صافية وتعادل ٢٠٠ كغ يوريا /هـ أو ٢٧٥ كغ نترات أمونيوم ٣٣,٥٪ /هـ أما السماد الفوسفاتي فيضاف ٤٦ كغ P_2O_5 /هـ وهي تعادل ١٠٠ كغ/هـ سوبر فوسفات ثلاثي.

٣- القمح العالي الإنتاج في منطقة الاستقرار الثانية: يضاف ٦٩ كغ N/هـ وحدة أزوت صافية وتعادل ١٥٠ كغ يوريا /هـ أو ٢٠٦ كغ نترات أمونيوم ٣٣,٥٪ / هـ أما السماد الفوسفاتي فيضاف ٤١,٥كغ P_2O_5 /هـ وهي تعادل ٩٠ كغ/هـ سوبر فوسفات ثلاثي.

٤- وينصح باتباع الطرق التالية لمكافحة الآفات وفق ما يأتي :

١- للوقاية من الأمراض الفطرية (أصداء وتفحمات) ينصح بزراعة أصناف مقاومة وتعقيم البذار بأحد المبيدات الفطرية (الكينولات مثلا) قبل الزراعة.

٢- للوقاية من الأمراض البكتيرية ينصح بزراعة أصناف مقاومة واتباع دورة زراعية وتجنب الري بالرذاذ للأصناف الحساسة للإصابة خلال فترة الإزهار.

٣- للوقاية من الأمراض الحشرية ينصح بفلاحة الأرض بعد الحصاد وتطبيق دورة زراعية ملائمة وزراعة أصناف مقاومة. وبشكل عام يمكن مكافحة الإصابات الحشرية على القمح بالطرق التالية:

أ- الطرق الميكانيكية: جمع الحشرات الكاملة قبل وضعها للبيض وكذلك جمع أجزاء النبات التي تحوي بقع البيض وحرقها.

ب- الطرق الحيوية: تربية ونشر الأعداء الحيوية التي تتطفل على حشرات القمح.

ج- الطرق الكيماوية: رش المبيدات الحشرية مثل ديسيس – اكتلك تراي كلوروفون وغيرها.

وفي ختام حديثة يطالب الدهوي الحكومة بالاهتمام بالفلاح عن طريق تفعيل دور الإرشاد الزراعي من جهة، وزيادة أسعار الطن الواحد الذي تشتريه الحكومة من المزارعين مع إطلاق السلف الزراعية وزيادة الاهتمام بالمصارف الزراعية ، وسبل الحفاظ على الاراضي الزراعية بمكافحة الآفات التي تفتك بالمنتج المحلي ، ويبدي الدهوي اسفه لان العراق لا يزال يعتمد على استيراد الحنطة من الدول الاخرى وهو الذي عرف بغزارة الانتاج منذ الاف السنين ، ويواصل الدهوي حديثه بالاشارة الى اننا درسنا ونحن ما نزال صغارا ان العراق بلد زراعي ومن الدرجة الاولى .

النائبة الدايني: هناك حملة ضد تطور الزراعة في العراق

المطاحن الأهلية أيضاً تشكو

كما هو معروف هو إن هناك علاقة بين زراعة الحنطة والمطاحن التي تقوم بوظيفة تحوي هذه البذور الى طحين غير إن معظم أصحاب المطاحن يعانون هم ايضا من مشاكل ناجمة بسبب قلة محصول الحنطة المحلية التي تخلط بالحنطة المستوردة الى جانب ما تسببه العقود المبرمة مع وزارة التجارة لهم من مشاكل .

يقول ابو زينب صاحب مطحنة أهلية: هناك مشاكل كبيرة تتعلق بالعقد المبرم بين المطاحن الاهلية والشركة العامة لتصنيع الحبوب، لتوفير مادة الطحين ضمن مفردات البطاقة التموينية، مبينا ان هناك إجحافاً بحق المطاحن الاهلية لان الشركة هي التي صاغت العقود وحددت الالية دون مراعاة زيادة كلف الانتاج والحاجة المستدامة لتطوير المكائن وتجديدها، وهو ما تسبب في انخفاض كبير لمعدل الارباح وفقدان القدرة على مواصلة تنفيذ متطلبات العقود. واضاف ان الشركة العامة لتصنيع الحبوب لم تلتفت الى حقيقة الفرق الكبير بين اسعار مدخلات الانتاج لعام ٢٠٠٣ والأعوام التي تلتها، موضحا ان الشركة تمنح المطاحن ١٠ دولارات للطن الواحد منذ ذلك التاريخ، دون حساب تضاعف اسعار كلف الانتاج. وتابع ابو زينب ان هناك زيادات كبيرة في تكاليف الوقود وكلف النقل وعدم توفر الكهرباء الضرورية لتشغيل المعامل، اضافة الى ارتفاع اجور العمال ورفع اسعار اكياس تعبئة الطحين، معقبا، الغريب ان الشركة لم تستجب لمطالبنا المتكررة بهذا الشأن، بل انها قامت باستيفاء ما نسبته ١٣٪ من نسبة النخالة المنتجة، وهذا ما اضاف عبئا جديداعلينا ، ما جعل اصحاب المطاحن يفقدون ٥٠٪ من الربح الذي يوفره لهم العقد. وناشد الحكومة برفع اسعار الطن الواحد من الحنطة المستلمة من الفلاح كما طالب ايضا بتذليل المعوقات امام المطاحن خدمة لرغيف الخبز الذي تقدمه للمواطن، مشيرا الى ان الكثير من اصحاب هذه المطاحن تعرض للخطف او التسليب والابتزاز خلال الاعوام السابقة الا انهم استمروا بعملهم في اصعب الظروف، ونتأمل ان نواصل جهدنا في هذا المجال بدعم من الدولة لا بوضع العراقيل أمامنا.

بدوره قال عضو جمعية المطاحن العراقية عبد الزهرة الموسوي: ان القطاع الذي تقع عليه مسؤولية توفير رغيف الخبز للعراقيين وتشغيل الآلاف من الايدي العاملة يعمل اليوم بنسبة ٣٨٪ من قدرته الانتاجية فقط ، واعتبر الموسوي ان الحل الامثل لمشاكل القطاع يأتي عن طريق تشكيل لجنة مشتركة بين المطاحن ووزارة التجارة للوصول الى صيغة عقد تنظم العلاقة بينهما ، وبما يضمن مصلحة جميع الاطراف من مواطنين وعاملين وحكومة.

من جهته اكد سلمان عبد الله صاحب مطحنة ان اهم مشاكل المطاحن تأتي من الفروقات الكبيرة بين العقد السابق والعقد الجديد الذي صاغته شركة تصنيع الحبوب، اهمها انها لم تأخذ بنظر الاعتبار فروقات سعر صرف الدولار، ولم يحتسب فرق اسعار الكاز والكهرباء الضروريان في عملنا، خصوصا بعد أن تضاعفا كثيرا خلال الخمس سنوات الماضية كما ان العقد الجديد لم يراع اسعار بعض الاحتياجات الداخلة بصناعة الطحين التي تضاعفت ، اضافة الى فرضها غرامات كبيرة ضد المطاحن وذلك كله دون تقديم اي دعم حكومي لنا وطالب الحكومة بزيادة انتاج الحنطة المحلية من خلال دعم الفلاح وتقديم السلف والقروض لزيادة الانتاج لان ذلك سيساهم بنجاح عمل جميع المطاحن ،مبينا ان وفرة الانتاج هي التي تحدد عمل المطاحن وليس المستورد من الحنطة .

ماذا تقول الشركة العامة لتصنيع الحبوب؟

بدوره قال مسؤول في الشركة العامة لتصنيع الحبوب: إن اصحاب المطاحن كقطاع كبير له الحق بتقديم مقترحاته التي يرون انها ضرورية لتطوير عملهم و زيادة فاعلية دورهم الى الحكومة ، متمنيا ان تحمل تلك المقترحات شيئا من الواقعية ومن المصداقية الفنية، لان بعض المقترحات تصطدم اما بقوانين الدولة او لا يمكن تطبيقها على ارض الواقع.

وعن المطالبة برفع اسعار الطن الواحد من الحنطة المنتجة محليا ، اشار المسؤول الى ان وزارة التجارة غير مسؤولة عن تحديد اسعار الحبوب لان ذلك من مهام اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء ، كما يرى المسؤول ان سعر الطن الواحد من الحنطة المستلمة من الفلاح هو ٧٢٠ الف دينار اذا كان من الدرجة الاولى ، فيما تم احتساب الطن الواحد من الحنطة المنتجة من الدرجة الثانية ٦٢٠ الف دينار وان هذه الاسعار جيدة ، ولم تغفل الخطة الزراعية توفير كل المستلزمات الزراعية من اسمدة ومكافحة الى جانب تقديم القروض الزراعية للفلاحين .

لمجلس النواب رأي

من جانبها أكدت النائبة ناهدة الدايني عضو اللجنة الاقتصادية في البرلمان أن الأسعار المحددة للطن الواحد من محصول الحنطة غير مجز بالفعل ما دفع اللجنة الى إقرار رفع السعر وقد حدث ذلك قبل شهر تقريبا ، كما أشارت الدايني الى ان تحديد كمية الحنطة المنتجة محلية لأصحاب المطاحن والسايلوات يساهم في عزوف الفلاح عن زيادة الإنتاج ، مؤكدة من واجب الدولة إن تعمل على احتضان الفلاح وتلبية طلباته في الحصول على السلف الزراعية وتقديم الخدمات في توفير الاسمدة و وسائل الري الحديثة و مكافحة الآفات الزراعية و توزيع المبيدات والبذور المحسنة و توفير الكاز و عدم تحديد المطاحن والسايلوات بالكميات من الحنطة المحلية ، مشددة على انه لو جرى تقديم كل هذا الدعم للفلاح لكان إنتاجنا من الحنطة يسد الحاجة الفعلية للبلد، ولوفر لنا مجاملة الدول التي نستورد منها هذا المحصول الحيوي ، كما كان ليوفر لنا مبالغ طائلة وكبيرة تذهب لشراء الحنطة من الدول الاخرى التي تتوفر كل مقومات إنتاجها ، واختتمت الدايني حديثها بالقول : هناك حملة ضد العراق بصورة عامة وضد تطور الزراعة فيه بصورة خاصة ، فالفلاح صار ضحية تجار مسيطرين على السوق ، همهم الربح الفاحش على حساب معاناة الفلاح.

٣٨% نسبة عمل القطاع المسؤول عن توفير الخبز للعراقيين والباقي متوقف!

مطلوب من الجهات المختصة بذل جهود أكبر للوصول الى الاكتفاء الذاتي

عملية حصاد الحنطة